الثورة
الثلاثاء 27 شعبان 1433 هـ الموافق 17 يوليو 2012م العدد 17409

يطالبن بـ « ٣٠٪ » كوتا للمرأة في الحياة السياسية والديمقراطية.

نساء يبحثن عن التمييز الإيجابي من بوابة صنع القرار !!

متابعة/
محمد محمد إبراهيم

باتجاه التمييز الإيجابي للمرأة في صناعة القرار ، قفزت المرأة اليمنية هذه المرة بنسبة ١٠٠٪ ، في قضية صناعة القرار ، فمن ١٥٪ كوتا - وهي النسبة التي لم يتحقق منها في البرلمان سوى ١٪ على ما يبدو وصل المشروع ألمطلبي إلى ٣٠٪ ، في دعوة تنم عن إصرار لحشد أكبر مناصرة لمطالب المرأة اليمنية بدأت في جامعة عدن بإعلان البدء في جمع مليون توقيع لدعم هذا المشروع ، في الوقت الضائع من زمن تحديد مسارات التسوية السياسية والحوار الوطني.. فما هي الرؤية المستقبلية والقانونية لهذه المطالب الجديدة ؟وهل ستحقق المرأة ما تصبو إليه في ظل مجتمع غير قابل مطلقاً بتمثيل المرأة له في البرلمان سوى بنسبة ١٪ من أصل ١٥٪ في المراحل السابقة..؟

الحلقة النقاشية التي عقدت بجامعة صنعاء قبل أسبوعين على وجه التقريب- للمضي بتحالف لمناصرة تعديل قانون الانتخابات لضمان كوتا ٣٠٪ لمشاركة النساء في مراكز صنع القرار والذي نظمها مركز المرأة للبحوث والتدريب - بجامعة عدن بالرعاية والتعاون والشراكة مع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (usaid) مشروع استجابة.. ومركز النوع الاجتماعي بجامعة صنعاء وتهدف إلى تداول الآراء والخبرات فيما يخص قضية حساسة ملحة تفترضها الظروف الراهنة إزاء مقتضيات بعض المتغيرات المتعلقة بالإصلاح الدستوري أو القانوني المرتبط بمسألة مناصرة الكوتا ، وذلك حسب د.هدى علي علوي رئيسة المركز التي أشارت إلى أن المركز سيقوم من خلال برنامج المناصرة الذي يستمر لمدة تسعة أشهر بتوظيف واستثمار آلية الكوتا على صعيد دعم وتمكين المرأة اليمنية في الظروف الراهنة.

حضور فاعل

هدى باعلوي أكدت في كلمتها التي ألقتها في افتتاح جلسات الحلقة النقاشية إن المرأة اليمنية استطاعت مؤخرا أن تثبت حضورها الفاعل وتركت بصمة مؤثرة في المشهد الثوري ، ولهذا نرى أن مشروع الكوتا قد تجاوز المفاهيم المحدودة التي تعتقد أن هذه المفاهيم دخيلة على مجتمعاتنا ولا تتناسب مع الخصوصية المحلية على اعتبار واقع الجهل والأمية الثقافية والموروث السلبي الذي يصطدم مع هذه المفاهيم، ولذا نحن مع فكرة إنشاء تحالفات، تؤدي دورا مسئولا من قبل الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني والحكومة اليمنية لضمان إعطاء المرأة حصة بما لا يقل عن ٣٠ ٪ للمشاركة في مواقع صنع القرار»

وقالت إن مركز المرأة للبحوث والتدريب - بجامعة عدن سيعمل من خلال اتجاهين نضمن فيهما الجانب التوعوي من خلال جملة من ورش العمل والدورات التدريبية في مجال المناصرة في مجال الأنظمة الانتخابية التي تلائم توظيف الكوتا في عدد من الندوات التي سنجريها خلال الأشهر القادمة في المحافظات اليمنية، كما سيركز على الجانب الدعائي، حيث سيتم طبع وتوزيع مئات من البروشورات والملصقات التي تستدعي دوراً مناصراً للكوتا ودعم المرأة للوصول إلى مراكز صنع القرار.

وفي وقت سابق أثنى الدكتور عبد العزيز بن حبتور رئيس جامعة عدن على الدور التنويري الذي لعبه مركز المرأة مؤخرا بالرغم من الظروف الصعبة التي تمر بها البلاد ، لافتا إلى أن المرأة أثبتت حضورها في كل مجالات العمل السياسي والاجتماعي والثقافي والاقتصادي، وقضية الكوتا من القضايا الشائكة التي تواجه مشكلة كبيرة في الوعي الداخلي لدى أفراد المجتمع.

وأكد أهمية عملية الحشد والتضامن بين كل القوى السياسية لتبني نظام الكوتا بما يمكن المرأة من المشاركة الفاعلة في عملية بناء المجتمع.

فيما أكدت الأخت رمزية الإرياني رئيسة اتحاد نساء اليمن أهمية الكوتا مرحليا للوصول إلى مواقع صنع القرار، موضحة دور المرأة في مناصرة قضاياها ومؤازرة وتمكين النساء بعضهن لبعض.

تعديل دستوري قانوني

في روقته المقدمة للحلقة النقاشية وضع الأستاذ عبد السلام المحطوري مقترحاً بتعديل المادة (٦٣) من الدستور والمادة (٥٣) من قانون الانتخابات العامة والاستفتاء لاستيعاب نظام الكوتا النسائية بنسبة ٣٠٪ ، موضحاً أن من الأهمية بمكان إيجاد نص دستوري عام يؤكد على اعتماد نظام الكوتا وبنسبة ٣٠٪ لتمكين المرأة من الوصول إلى مواقع صنع القرار في مجلسي النواب والشورى وكذا في المجالس المحلية والمواقع التنفيذية لذلك فالمقترح هو بإضافة مادة جديدة بعد المادة (٣١) من الدستور النافذ ونصها كما يلي : مادة (مضافة بعد المادة ٣١ من الدستور) بهدف تمكين المرأة من الوصول لمواقع صنع القرار في مجلسي النواب والشورى والمجالس المحلية وفي هياكل السلطة التنفيذية يتم تطبيق كوتا نسائية بنسبة (٣٠٪) كنوع من التمييز الايجابي المميز..

ونظرا لعدم الرؤية حتى اليوم حول طبيعة النظام الانتخابي الذي سيتم الأخذ به في اليمن مستقبلا وضع المحطوري نصوصاً وفقاً لنظام القائمة النسبية وكذا وفقاً للنظام المختلط حيث يتوقع الأخذ بأحدهما في المستقبل القريب ..

نظام القائمة النسبية

ففيما يتعلق بالنصوص التي يجب تعديلها في حال تم التوافق على نظام القائمة النسبية البرلماني وذلك لملء مقاعد البرلمان وحتى يمكن استيعاب نظام الكوتا الملائم يجب زيادة مقاعد مجلس النواب إلى ٣٩١ مقعداً يخصص منها (٣٠٪) من عدد المقاعد للمرأة.. وبذلك - حسب طرح المحطوري - يكون النص كالتالي:(مادة (٦٣) يتألف مجلس النواب من ٣٩١ مقعدا يخصص ٣٠٪ من المقاعد للمرأة ، وتجرى الانتخابات لشغل تلك المقاعد عبر الاقتراع السري الحر المباشر والمتساوي ، وبنظام القائمة النسبية المغلقة ، تكون فيه الجمهورية اليمنية دائرة واحدة ، ويحدد القانون الجوانب المتعلقة بقوائم الترشيحات ، وتوزيع المقاعد على القوائم ، وتمثيل ، وغير ذلك من الإجراءات والضوابط المتعلقة بالعملية الانتخابية.بينما تعدل المادة (٥٣) من قانون الانتخابات العام والاستفتاء لتكون على النحو التالي (مادة ٥٣ يتألف مجلس النواب من ٣٩١ مقعدا يخصص ٣٠٪ من المقاعد للمرأة ، وتجرى الانتخابات لشغل تلك المقاعد عبر الاقتراع السري الحر المباشر ، وبنظام القائمة النسبية المغلقة ، تكون فيها الجمهورية اليمنية).. وتكون المادة المضافة والجديدة لقانون الانتخابات العامة والاستفتاء على النحو التالي (يجب أن تمثل المرأة في كل قائمة من قوائم الترشيح بواقع (٣) مرشحات من بين كل عشرة أسماء بحيث تأخذ الأرقام (٣،٦،٩) من العشرة الأسماء الأولى (١٣ ، ١٦ ، ١٩) من العشرة الأسماء الثانية .. وهكذا حتى بلوغ نهاية أسماء كل قائمة.

النظام البرلماني المختلط

أما في حال كان النظام البرلماني مختلطاً فوضع المحطوري مقترح تعديل المادة ٦٣ من الدستور و٥٣ من قانون الانتخابات العامة والاستفتاء كالتالي: (مادة (٦٣) أ: يتألف مجلس النواب من ٣٩١ مقعدا يخصص ٣٠٪ من المقاعد للمرأة . ب: ينتخب ٢٣٤ نائباً ونائبة عبر القائمة النسبية المغلقة ، و١٥٧ نائباً ونائبة عبر نظام الانتخاب الفردي أو ما يعرف بنظام الفائز الأول ، وتجرى الانتخابات عبر الاقتراع السري العام الحر المباشر ، ويحدد القانون الجوانب المتعلقة بتقسيم الدوائر وتوزيع المقاعد على قوائم الترشيحات وتمثيل المرأة ، وغير ذلك من الضوابط والإجراءات المنظمة للانتخابات).

فيما المادة ٥٣ من القانون تعدل لتكون كالتالي: (مادة (٦٣) أ: يتألف مجلس النواب من ٣٩١ وتجرى الانتخابات عبر الاقتراع السري العام الحر المباشر ، مقعدا يخصص ٣٠٪ من المقاعد للمرأة . ب: ينتخب ٢٣٤ عضوا من إجمالي أعضاء مجلس النواب عبر نظام النسبية المغلقة ، يخصص ٥٠٪ من ذلك العدد ، لغرض الانتخاب بنظام القائمة النسبية تكون الجمهورية دائرة انتخابية واحدة. جـ- يجري ١٥٧ مقعدا الباقية من مقاعد مجلس النواب ، من خلال نظام الانتخاب الفردي وما يعرف بنظام الفائز الأول ، ولهذا الغرض تقسم الجمهورية إلى ١٥٧ دائرة انتخابية متساوية من حيث العدد السكاني مع التجاوز وعن نسبة ٥٪ زيادة ونقصاناً وينتخب عن كل دائرة عضو واحد.. د- يخصص للنساء المرشحات الأرقام (٢ ، ٤ ، ٦ ، ٨ ، ١٠) من العشرة الأسماء الأولى والأرقام (١٢ ، ١٤ ، ١٦ ، ١٨ ، ٢٠). من العشرة الأسماء الثانية وهكذا حتى نهاية عدد أسماء من كل قائمة ترشيحات.

إصلاحات تشريعية

وفي رقته التعقيبية على ورق التعديلات التشريعية المقترحة لاستيعاب نظام الكوتا النسائية بنسبة ٣٠٪ أكد الدكتور عبد القادر البناء على ضرورة أن ترتكز هذه التعديلات على إصلاحات تشريعية واسعة تتضمن الاتجاهات الأساسية لمسار العمل الديمقراطي الناجز المتصل بحماية الحقوق والحريات المدنية والسياسية لتمكين المرأة ، وإعادة النظر في النظم الانتخابية ، وكذا ضمانات الوصول إلى مجلس النواب ، وأيضاً إصلاحات دستورية تثبت نصوصاً صريحة في الدستور تتضمن التأكيد على مساواة الرجال والنساء في الحقوق.. تشجيع الدولة للتجسيد الفعلي للمساواة بين الرجال والنساء.... وغيرها من النصوص الصريحة بتشريع وتقنين تلك المساواة .

الدكتورة سارة محمود العراسي أستاذ القانون الولي العام المساعد كلية الشريعة والقانون جامعة صنعاء ، قدمت من خلال ورقتها المعنونة بـ(مداخلة حول التعديلات القانونية المتعلقة بنظام الكوتا) لمحة عامة واقع مشاركة المرأة اليمنية في الحياة النيابية ، مفصلة الأسس والعوامل القائمة وراء المطالبة بتطبيق نظام الكوتا في اليمن متطرقة إلى ركائز النظام الأمثل لتطبيق هذا النظام الكفيل بنيل المرأة اليمنية استحقاقها في المشاركة في الحياة السياسية .. من خلال إيراد التفاصيل الهامة لمعالجة وتطوير النصوص الدستورية والقانونية لاستيعاب نظام الكوتا وبنحو ٣٠٪ .

وأكدت سارة العراسي على ضرورة التوعية المجتمعية بأهمية الأخذ بنظام الكوتا النسائية في المرحلة القادمة كإجراء مؤقت لبعض دورات انتخابية ، مشددة على أن تدرك المرأة اليمنية أن نظام الكوتا إجراء مؤقت لتسهيل الطريق أمامها وعليها وأن تحقق ذاتها وأن تبذل الكثير من الجهد لكسب ثقة الناخب وأن تحسن الاختيار لمن يمثلها من النساء في حالة الموافقة على التعديل الدستوري.

تأييد المشاركين

وأكد المشاركون في اللقاء التشاوري الذي حضره رؤساء منظمات المجتمع وشركاء التحالف وعمداء الكليات ورئيسات الاتحادات النسوية في صنعاء وعدن والناشطون الحقوقيون المناصرون للمرأة و أعضاء مركز المرأة للبحوث والدراسات ، ورؤساء الأحزاب السياسية ، تأييدهم للكوتا لتمكين المرأة في مواقع صنع القرار ، وأهمية بناء قوة ضاغطة من الحركة النسائية في توحيد الصوت النسائي وحشد الطاقة في كسب التأييد لتحقيق التغيير وأهمية دور الإعلام في عملية المناصرة.

وتم خلال الجلسة الأولى استعراض ورقة الضغط لتطبيق نظام الحصص (الكوتا) التي قدمها اتحاد نساء اليمن واللجنة الوطنية للمرأة ، وقدمت ورقة من قبل مركز اليمن لدراسات حقوق الإنسان بعدن حول برنامج التوعية في مجال مناصرة حقوق المرأة وتمكينها عبر الكوتا .

وتمت خلال الجلسة الثانية مناقشة آراء الحاضرين ومناقشة مسودة لائحة عمل التحالف بما يتوافق وتعزيز وتوحيد الجهود وإتاحة الفرصة للمنظمات الشريكة في التحالف لتبادل الخبرات والتكامل بين أعضائها وتطوير العلاقات فيما بينها وتعزيز روح العمل الجماعي.

أخيراً

واختتمت د. هدى علي علوي رئيسة مركز المرأة للبحوث والتدريب بجامعة عدن اللقاء التشاوري بإعلان التحالف المناصر لتمكين المرأة في مراكز صنع القرار عن طريق كوتا لا تقل عن (٣٠ ٪)، مكونا من عشرة أعضاء هم مركز المرأة للبحوث والتدريب ، اللجنة الوطنية للمرأة ، اللجنة الوطنية للمرأة بعدن ، اتحاد نساء اليمن ، اتحاد نساء اليمن بعدن ، مركز النوع الاجتماعي جامعة صنعاء، مركز اليمن لدراسات حقوق الإنسان بعدن ، المرصد اليمني لحقوق الإنسان، المنظمة اليمنية للدفاع عن الحقوق والحريات الديمقراطية ، المؤسسة العربية للمرأة والحدث- عدن.

د.بن حبتور: المرأة أثبتت حضورها في كل مجالات العمل السياسي والاجتماعي والثقافي والاقتصادي

د. هدى علوي :برنامج المناصرة لتوظيف واستثمار آلية الكوتا يدعم تمكين المرأة اليمنية

المحطوري: مقترح التعديل التشريعي يشمل المادة 63 من الدستور والمادة 53 من قانون الانتخابات وإضافة مادة جديدة

د.سارة العراسي: على المرأة أن تبذل الكثير من الجهد لكسب ثقة الناخب في حالة الموافقة على التعديل الدستوري.